

نحمد الله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بناء على شغور مقعدين في مجلس النواب ،

وبمقتضى الفقرة (١) من المادة (٣٤) من الدستور ،

أمر بإجراء انتخابات فرعية لملء المقعدين الشاغرين الآتف ذكرهما .

١٩٦٠/١٢/١٣

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء
ميجت التلوي

وزير الداخلية
فلاح المداوم

إعلان

بتعيين ميعاد انتخاب عضوين جديدين في مجلس النواب

صادر بمقتضى المادة (٧٣ / ١) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠

بناء على صدور الارادة الملكية السامية بإجراء انتخابات فرعية لملء المقعدين الشاغرين في مجلس النواب أحدهما في الدائرة الانتخابية السابعة - قضاء الكرك وثانيهما في الدائرة الانتخابية الخامسة عشرة - قضاء نابلس .

وبالاستناد الى المادة (٧٣ / ١) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ أعين يوم الاثنين الواقع في ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٦١ موعداً لإجراء الانتخابات في الدائرتين الانتخابيتين الآتف ذكرهما وفقاً لقانون الانتخاب والانظمة الصادرة بموجبه على أن يتم الاقتراع ما بين الساعة السابعة صباحاً حتى الساعة السابعة مساء .

١٩٦٠/١٢/١٤

رئيس الوزراء
ميجت التلوي

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عنا : السبت ٢٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٠ هـ - الموافق ١٧ كانون الأول سنة ١٩٦٠ م العدد ١٥٢٦

المفهرس

١٣٩٤	على الأعيان
١٣٩٤	وكالات الوزراء
١٣٩٥	قانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠ « قانون معدل لقانون الاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة »
١٣٩٥	« قانون رسوم المكوس على المنتجات النفطية »
١٣٩٧	« قانون معدل لقانون رخص المهن »
١٤٠١	قانون رقم (٧١) « نظام الكرياء لبلدية عجلون »
١٤٠٣	« نظام الكرياء لبلدية الربة »
١٤٠٦	« نظام معدل لنظام المياه لبلدية عجلون »
١٤٠٧	« صادر بموجب المادة ٣ من قانون رسوم المكوس على المنتجات النفطية »
١٤٠٨	قانون رقم (١٢) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
١٤٠٩	أمر دفاع رقم ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ لسنة ١٩٦٠
١٤١١	قرار اضافة من الرسوم الجمركية
١٤١١	قرار بإجراء تعديل في التعريفات الجمركية
١٤١٢	إعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

هكذا من الأهل

نحوه السيد الملك ملك المملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣٦) من الدستور ،

نصدر اراءتنا بما هو آت :

تقبل استقالة السيد احسان هاشم العضو في مجلس الاعيان اعتباراً من تاريخ ١٩٦٠/١١/٢٦ .

١٩٦٠/١١/٢٨

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء
بهجت التلهوي

وزير الداخلية
فلاح المداحه

نحوه السيد الملك ملك المملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣٦) من الدستور ،

نصدر اراءتنا بما هو آت :

يعين عطوفة الفريق السيد بهجت طيارة عضواً في مجلس الاعيان اعتباراً من تاريخ ١٩٦٠/١٢/١ .

١٩٦٠/١١/٢٩

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء
بهجت التلهوي

وزير الداخلية
فلاح المداحه

وكالات الوزراء

لمناسبة سفر سماحة وزير العدلية السيد محمد علي الجمري الى امانة قطر بهمة رسمية فقد صدرت الارادة الملكية السامية بان يتولى وكيله رئيس الوزراء السيد بهجت التلهوي اعمال وزارة العدلية بالوكالة طيلة مدة غياب سماحته .

نحوه السيد الملك ملك المملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب ،

تصادق على القانون الآتي وتأمراً باصداره وإضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٠

قانون معدل لقانون الاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة

رقم (٥١) لسنة ١٩٥٨

لادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة لسنة ١٩٦٠) ويقرأ مع قانون معدل للاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة رقم ٥١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

لادة ٢ - يسري مفعول احكام الفقرتين (أ ، ب) من المادة الحادية عشرة من القانون الاصلي فيما يتعلق بالوكالات المنظمة والمصدقة قبلاً الى نهاية شهر كانون الثاني سنة ١٩٦١ .

لادة ٣ - رئيس الوزراء ووزيرا العدلية والمالية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٠/١٢/٧

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء
بهجت التلهوي

وزير المالية
هاشم الجبوري

وزير العدلية
محمد علي الجمري

نحوه السيد الملك ملك المملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب ،

تصادق على القانون الآتي وتأمراً باصداره وإضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٦٠

قانون رسوم المكوس على المنتجات النفطية

لادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون رسوم المكوس على المنتجات النفطية لسنة ١٩٦٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

لادة ٢ - التعريفات - يكون للعبارات والالفاظ الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه إلا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

هكذا من الأصيل

أ - الوزير - وزير المالية / الجمارك أو أي وزير آخر ترتبط دائرة الجمارك بوزارته .

ب - المصفاة - شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة المحدودة أو أية هيئة تحل محلها .

ج - المنتجات النفطية - جميع المواد المستخرجة مباشرة من النفط الخام بالطرق المتعارف عليها في تصفية النفط كالتقطير والتجفيف حتى لو تمت عليها عمليات أخرى لتحسين النوع كإعادة التقطير أو المزج أو المعالجة ب مواد كيميائية ، ويتم تحديد هذه المنتجات عند الانتهاء بالفحوص المختبرية المقررة من قبل الهيئات النفطية العالمية .

د - الوزن النوعي - هو الوزن النوعي مقاساً في درجة (٦٠/٦٠) ، فمنهايت .

هـ - زيت الغازولين - المنتج النفطي الذي يعرف أيضاً باسم (بنزين) (روح النفط) ويكون رائق اللون عادة إلا إذا لون بلون خاص ، سريع الاشتعال ويتراوح وزنه النوعي بين أقل قليلاً من (٠.٧ و ٠.٧٤) ودرجة الاكسين فيه ٦٥ الى ٩٥ تقريباً للبنزين المستعمل في السيارات .

و - زيت الكيروسين - المنتج النفطي المعروف عادة باسم الكازولوتة المادي رائق إلا إذا أضيف إليه لون خاص متوسط الاشتعال يتراوح وزنه النوعي بين ٠.٧٧ و ٠.٨٢ تقريباً ويستعمل كوقود في الأغراض المنزلية وفي محركات بعض الآلات الزراعية وبعض أنواع الطائرات .

ز - زيت الديزل أو السولار - المنتج النفطي الذي يسمى أيضاً (غاز أويل) وهو متوسط الاشتعال وزنه النوعي بين (٠.٨٢ و ٠.٨٦) ودرجة السيتان فيه تتراوح بين ٤٨ و ٥٦ .

ح - زيت الحريق أو زيت الفول - المنتج المتعارف عليه في الأردن باسم (مازوت) وهو آخر الزيوت التي يتحصل عليها من تكرير النفط استعماله يعني إلى متوسط ووزنه النوعي بين (٠.٨٩ و ٠.٩٩) يستعمل وقوداً للأفران والمراجل في المؤسسات الصناعية والخدمات البحرية والسكك الحديدية ، ويتميز بلزوجته التي تختلف باختلاف الغرض الذي يستعمل من أجله .

ط - الأسفلت - المشتق النفطي المتحصل عليه من نفايات عمليات تقطير النفط ويزيد وزنه النوعي عادة عن ٠.٩٠ إلا إذا خلط بالكيروسين لتسهيل استعماله ويختلف نوعه بحسب كمية الكيروسين التي تضاف إليه .

ي - غاز البوتان - الغاز المسال تحت الضغط في قوارير حديدية والمتحصل عليه من تجميع الغازات الناتجة من عملية تكرير النفط الخام للاستعمال كوقود منزلي .

المادة ٣ - أ - دون اجحاف بما ورد في المادة (٤٩) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ فيما يتعلق بالرسوم المفروضة على منتجات النفط المستوردة تفرض رسوم مكوس على المنتجات النفطية التي تنتجها مصفاة البترول الأردنية لمنفعة الخزينة والبلديات يحددها مجلس الوزراء ويعدلها من وقت لآخر بناء على تسيب وزير المالية / الجمارك ووزير الاقتصاد بموجب أنظمة توضع لهذا الغرض تنشر في الجريدة الرسمية .

ب - يعين الوزير بتعليمات يصدرها السجلات والنماذج اللازمة لهذه الغاية .

المادة ٤ - تعفى من هذه الرسوم الكميات التي يشتريها للاستهلاك الخاص بهم الأشخاص والهيئات المعنيون بالمادتين (٧٨ و ٧٩) من قانون الجمارك والمكوس المؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٥٩ أو بأي نص آخر يحل محلها .

المادة ٥ - تعفى أيضاً من هذه الرسوم الكميات التي تصدرها المصفاة إلى خارج المملكة وذلك ضمن الشروط والتحفيزات التي يقرها الوزير .

المادة ٦ - رئيس الوزراء ووزراء المالية والجمارك والاقتصاد مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٦٠/١٢/١٠

أمين طلال

رئيس الوزراء
ييجت التلهوني

وزير المالية / الجمارك
هاشم الجيوسي

وزير المالية
هاشم الجيوسي

وزير الاقتصاد الوطني
وليف الحنيني

إعلان

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

بأن يأنه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور أحيل القانون المؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٠ المعدل لقانون رخص المهن ليعمل في عدد الجريدة الرسمية (١٤٩١) إلى مجلس الأمة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي أقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة بإلحاح على القانون المؤقت رقم (٢٠) المشار إليه ويعمل بالقانون المعدل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

رئيس الوزراء
ييجت التلهوني

نور الدين النور

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب ،

تأخذ على القانون الآتي ونأمر باصداره واطرافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٠

قانون معدل لقانون رخص المهن

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون رخص المهن لسنة ١٩٦٠) ويقرأ مع قانون رخص المهن رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ الذي يعرف فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٦٠/٤/١ .

المادة ٢ - يستبدل نص الفقرة (ب) من المادة العاشرة من القانون الأصلي بالنص التالي :

ب - إذا تعاظم شخص أكثر من عمل واحد أو تعاظم بيع اصناف متعددة في محل واحد فيحدد الرسم بالنسبة للعمل أو الصنف الأصلي رسماً .

تستبدل كلمة (وكالة واحدة) الواردة في آخر الفقرة (ج) من المادة العاشرة من القانون الأصلي بكلمة (وكالتين) .

المادة ٣ - تستبدل عبارة (رسم اضافي يعادل ٥٠ ٪ من الرسم المستحق) الواردة في آخر الفقرة (ج) من المادة (١٥) من القانون الأصلي بعبارة (مبلغ اضافي كغرامة يعادل ٥٠ ٪ من الرسم المستحق) .

هكذا من الأصل

المادة ٤ - يستبدل نص المادة (١٦) من القانون الأصلي بالنص التالي :

أ - لا تعطى رخصة مهنة لأي شخص خاضع لأحكام هذا القانون ما لم يبرز شهادة تسجيله في الفقرة التجارية للبلد التي يتعامل فيها مهنته إذا كان في بلدته غرفة تجارية ويستثنى من إبراز الشهادة الأشخاص المذكورون في البنود والفقرات والأرقام التالية من الجدول رقم (١)

الصف الأول

البندين ٨ ، ٩

الفقرتين (ب) و (ج) من البند ١٠

البنود ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧

الفقرتين (د) و (هـ) من البند ١٨

الفقرتين (ب) و (ج) من البند ١٩

البندين ٢١ ، ٢٢

الفقرات ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ من البند ٢٣

الرقمين ٥ ، ٤ من الفقرة ج من البند ٢٤

باعة الزهور والمرطبات المذكورون في الفقرة (د) من البند ٢٤

ورقم (٤) من الفقرة (د) من البند (٢٤)

البندين ٢٥ ، ٢٦ .

ب - يجب إبراز كل رخصة أعطيت بمقتضى أحكام هذا القانون للمعانة والتدقيق عندما يطلب ذلك أي موظف مالي أو مدقق من ديوان المحاسبة أو أحد أفراد الشرطة والدرك .

المادة ٥ - يستبدل نص المادة (١٩) من القانون الأصلي بالنص التالي :

أ - بالرغم مما ورد في المادتين (٥) و (١٥) من القانون الأصلي فإنه يجوز لوزير المالية تمديد مدة الحصول على الرخصة لفترة لا تتجاوز ثلاثين يوماً لأسباب عامة يقدرها أو لأسباب خاصة فردية تنحصر في مرض المكلف أو تغييبه عن البلاد أثناء مدة الترخيص ، على أن تعتبر فترة التمديد بالنسبة للسنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١ حتى غاية ١٩٦٠/٦/٣٠ .

ب - لوزير المالية أن يصدر تعليمات لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ٦ - يصنف الصرافون المذكورون في البند (٢) من جدول رقم (١ - الصف الأول) الملحق بالقانون الأصلي إلى الاصناف التالية :

١ - في عمان - صراف من درجة (أ) ٣٠ ديناراً

٢ - في عمان - صراف من درجة (ب) ٢٠ ديناراً

٣ - في عمان - صراف من درجة (ج) ١٠ ديناراً

٤ - في الأماكن الأخرى نصف الرسم .

يجري تصنيف الصرافين لأغراض هذا البند من قبل مراقب العملة وعلى كل صراف خلال شهر من تاريخ نفاذ هذا القانون أن يبرز إلى المحاسب المختص شهادة من مراقب العملة تتضمن الصف الذي ينتمي إليه والا فيعتبر بأنه يتعامل مهنته بدون ترخيص .

لادة ٧ - تُلغى كلمة (المهنتسون) من البند (٧) من الجدول رقم (١) الصف الأول الملحق بالقانون الأصلي .

لادة ٨ - تُلغى عبارة (المساحون المرخصون غير المهنتسين) من البند (٨) من جدول رقم (١) الصف الأول الملحق بالقانون الأصلي .

لادة ٩ - يضاف إلى البند (١٤) من جدول رقم (١) الصف الأول الملحق بالقانون الأصلي الفقرة (د) التالية : « تصنف المطاعم من قبل لجنة مكونة من المحاكم الإدارية ومحاسب المالية ورئيس البلدية أو من يتدبه من أعضاء المجلس البلدي في المقاطعة ذات العلاقة » .

لادة ١٠ - يستبدل البند (١٦) من جدول رقم (١) الصف الأول الملحق بالقانون الأصلي بما يلي :

أ - مقاهي درجة أول ٢٥ ديناراً

ب - مقاهي درجة ثانية ١٢ ديناراً

ج - مقاهي درجة ثالثة ٦ دنائير

د - باتمو القهوة والشاي في غير المقاهي ١ دينار

هـ - باتمو المرطبات ١٠ دنائير

و - باتمو المرطبات المتجولون ١ دينار

ويجري التصنيف من قبل لجنة مكونة من المحاكم الإدارية ومحاسب المالية ورئيس البلدية أو من يتدبه من أعضاء المجلس البلدي في المقاطعة المختصة .

لادة ١١ - ١ - تُلغى الفقرة (أ) من البند (٢٤) من جدول رقم (١) الصف الأول الملحق بالقانون الأصلي .

٢ - تستبدل الفقرة (٤) من البند (٢٤) من جدول رقم (١) الصف الأول الملحق بالقانون الأصلي بما يلي : باتمو الألبسة القديمة واثاث البيوت القديمة ٦ دنائير

٣ - تُلغى الفقرة (ج) من البند (٢٤) من جدول رقم (١) الصف الأول الملحق بالقانون الأصلي .

٤ - يستبدل نص الفقرة (د) من البند (٢٤) من الجدول رقم ١ الصف الأول الملحق بالقانون الأصلي بما يلي : البقالة والخضرة والفواكه والدواجن والألبان ومنتجاتها والزهور والحبوب والذيق واللحوم بأنواعها والسكاكر والبن والبرورات المحمصة والحطب والفحم إذا لم يتجاوز رأس المال مايلي دينار .

إذا زاد رأس المال على مايلي دينار ولم يتجاوز خمسمائة ٦ دنائير

إذا زاد رأس المال على خمسمائة دينار ١٠ دنائير

الأشخاص الذين يتعاملون ببيع المواد المذكورة وليس لهم محلات للبيع (دكاكين) ١ دينار

٥ - تضاف كلمة (والزجاج) إلى نهاية رقم (٢) من الفقرة (ج) من البند (٢٤) من جدول رقم (١) الصف الأول الملحق بالقانون الأصلي .

هكذا من الأصل

المادة ١٢ - يستبدل نص البند (٢٥) من الجدول رقم (١) الصنف الأول الملحق بالقانون الأصلي بالنص التالي :
٢٥ - أصحاب الجرائد والمجلات وكالات الأنباء :

أ - عن كل جريدة أو مجلة يومية	٢٠ ديناراً
ب - عن كل جريدة أو مجلة أسبوعية	١٠ ديناراً
ج - عن كل جريدة أو مجلة غير ما ذكر	٥ ديناراً
د - وكالات الأنباء	٢٠ ديناراً

المادة ١٣ - يستبدل نص البند ٢٧ من جدول رقم (١) الصنف الأول الملحق بالقانون الأصلي بالنص التالي :
٢٧ - الرسوم الواردة في البند (٣) والفقرة (٤) من البند (٤) والبنود ٥، ٧، ٢٤ - والبند ٢٦ من الجدول رقم ١ الصنف الأول الملحق بالقانون الأصلي والبنود ٣ - ١٢ من جدول رقم ١ الصنف الثاني الملحق بالقانون الأصلي هي التي تستوفي في عمان وأما في الأماكن الأخرى فتستوفي بالنسب التالية :
أ - يستوفي نصف الرسم في القدس ، اريد ، نابلس ، رام الله ، البيرة ، الزرقاء .
ب - يستوفي ثلث الرسم في أريحا ، بيت لحم ، بيت ساحور ، بيت جالا ، جرش ، عجلون ، طولكرم ، السلط ، الخليل ، المفرق ، جنين ، الكرك ، معان ، العقبة ، مادبا .
ج - يستوفي خمس الرسم في الأماكن الأخرى .

المادة ١٤ - يستبدل نص البند (٣) من جدول رقم (١) الصنف الثاني الملحق بالقانون الأصلي بما يلي :

١ - الطواحين والمعاصر التي تدار بالآلات	٧٥٠ فلساً
٢ - معاصر الزيتون التي تدار بالآلات عن قوة كل حصان	٣٧٥ فلساً

المادة ١٥ - يستبدل نص البند (١٢) من جدول رقم (١) الصنف الثاني الملحق بالقانون الأصلي بما يلي :
معامل البلاط والادوات الصحية والمصابيح اليدوية ١٢ ديناراً
١ - معامل البلاط والادوات الصحية ١٢ ديناراً
٢ - المصابيح اليدوية ٤ ديناراً

المادة ١٦ - يضاف بند رقم (١٣) على جدول رقم (١) الصنف الثاني الملحق بالقانون الأصلي يتضمن ما يلي :
المصابيح والمدايح التي تدار بالآلات ومطاحن الأحجار أينما كانت ١٢ ديناراً .

المادة ١٧ - تضاف كلمة (والمؤسسات) بعد عبارة (شركات النقل) الواردة في البند (٦) من جدول رقم (٢) الملحق بالقانون الأصلي .

المادة ١٨ - تضاف كلمة (والفنادق) بعد كلمة (المصانع) الواردة في البند (٩) من جدول رقم (٢) الملحق بالقانون الأصلي .

المادة ١٩ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٦٠/١٢/١٠

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء
بهجت التلهوني

وزير المالية
هاشم الجبوري

الملك الحسين بن عبد الله الثاني

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/١١/٢٣ .

أمر بوضع النظام الآتي :

نظام الكهرباء لبلدية عجلون

رقم (٧١) لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الكهرباء لبلدية عجلون لسنة ١٩٦٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يطبق نموذج خاص لطلبات الاشتراك بالانارة الكهربائية من قبل بلدية عجلون وتباع النسخة الواحدة منه بمائة فلس .

المادة ٣ - بعد اجراء المعاملات المتقتضاة على الطالب المقدم يستوفي من طالب الاشتراك رسم تأسيس مقداره دينار واحد .

المادة ٤ - يستوفي من طالب الاشتراك سلفة قدرها ديناران وتعتبر هذه السلفة أمانة باسم المشترك وتحفظ البلدية بهذا التأمين ما دام التيار الكهربائي متصلاً بمحل المشترك وفي حالة قطع التيار الكهربائي عن منزله لأي سبب كان أو في حالة انقضاء اشتراكه فإن التأمين المشار اليه يرد اليه بعد خصم المبالغ الزيادة المطلوبة منه للبلدية . وإذا كانت القيمة المطلوبة أكثر من قيمة السلفة تحصل منه بنفس الطريقة التي تحصل فيها رسوم وضرائب البلدية .

المادة ٥ - يوضع عداد وتوايه بالموقع الذي يختاره موظف البلدية المسؤول ويحذر على المشترك إحداث أي تبديل أو فك في أختامه أو زيادة في تفرعات التمديدات وإذا حصل في منزله أي خلل أو انقطاع عنه التيار الكهربائي فعليه إخبار موظف البلدية المسؤول وتجرى التصحيحات على نفقة المشترك الخاصة وبمعرفة الموظف المسؤول .

المادة ٦ - لموظف البلدية المسؤول بقرار من رئيس البلدية الحق بقطع التيار الكهربائي عن محل المشترك لأي سبب من الأسباب التالية :

أ - إذا لم يدفع ثمن الانارة الكهربائية المتحقق عليه في وقت الاستحقاق (وقت الاستحقاق يعتبر بعد أسبوع واحد من تاريخ تبليغ المشترك اعلام المقطوعة) .

ب - إذا أجرى المشترك تغييرات في جهاز الانارة دون أن يحصل على موافقة البلدية .

ج - إذا عارض الموظف المسؤول عن الفحص والتفتيش أثناء قيامه بتأدية وظيفته .

د - إذا قصر في دفع التعويضات والتعويضات أو أي مبلغ آخر تحقق عليه لصندوق البلدية فيما يتعلق بأعمال مشروع الكهرباء .

المادة ٧ - يدفع المشترك (٥٠٠) فلس رسوماً للبلدية عن إعادة التيار الكهربائي لمنزله وذلك فيما إذا كان قد قطع عنه لأحد الأسباب المبينة في المادة السابقة أو طلب إعادة التيار الكهربائي بعد أن انقضى اشتراكه .

هكذا من الأصل

المادة ٨ - تستوفي أثمان مقطوعة الكهرباء كما يلي :

أ - ٦٠ فلساً عن كل كيلوواط من ١ - ١٠ .

ب - ٥٠ فلساً عن كل كيلوواط من ١١ فما فوق .

ج - يكون الحد الأدنى لاثمان مقطوعة الكهرباء (٥٠٠) فلس ولو نقصت مقطوعة الكهرباء عن ثمانية كيلوواط شهرياً .

د - المعابد التي تقام فيها الصلوات معفاة من اثمان الكهرباء شريطة الحصول على موافقة المجلس البلدي .

هـ - المستشفيات والمدارس والجمعيات الخيرية والتعاونية يخصم لها (٥٠ ٪) من اثمان مقطوعة الكهرباء .

المادة ٩ - لا يحق للمشارك السماح لغيره بالاشتراك معه في التيار الكهربائي من نفس العداد إذا كان الآخر يشغل وحدة سكن منفصلة عن محل المشترك .

المادة ١٠ - لرئيس البلدية حق تقدير الكمية المستهلكة عن مقطوعة الكهرباء خلال المدة التي يظهر فيها أن عطلاً قد طرأ على العداد وسبب عدم تسجيل الكمية المستهلكة أو أدى إلى تسجيل كمية أكثر أو أقل من الكمية المستهلكة ويبنى التقدير نسبة المماثلة سابقاً فيما إذا كان المستهلك مشتركاً أو تقديراً بالنسبة لعدد اللامبات الموجودة بالمنزل وقوتها إذا لم تكن للمشارك استهلاكات سابقة ويكتب هذا التقدير شكله القطعي بالصورة التي يقرها المجلس البلدي هذا إذا اعترض على التقدير الواقع من قبل رئيس البلدية .

المادة ١١ - يعتبر ما يركب خارج محل المشترك من الخطوط والأعمدة والزوايا والفانجين ملكاً للبلدية وجزءاً متمماً لشبكها .

المادة ١٢ - البلدية غير مسؤولة عن أي تلف أو خسارة قد تنشأ من خلال في التيار الكهربائي بسبب وقوع حادث في الآلات أو الخطوط أو في غيرها وللبلدية الحق بقطع التيار الكهربائي عن منزل المشترك طوال المدة اللازمة لتصلحه .

المادة ١٣ - يتحمل المشترك كافة نفقات التمديدات من الخطوط الرئيسية حتى داخل المنزل وفي حالة كسر العداد أو عدم صلاحه يكون المشترك ملزماً بتغييره فوراً .

المادة ١٤ - يعتبر ما يسجله العداد دليلاً كافياً على صحة كمية الكهرباء المستهلكة وإذا شك المستهلك في عدم صحة العداد فعليه أن يعلم البلدية خطياً بذلك وعلى موظف البلدية المسؤول القيام بفحصه بعد أن يدفع المستدعي (٢٥٠) فلساً رسوم فحص العداد ويرد هذا المبلغ إليه إذا وجد أن العداد كان غير مضبوط ولم يكن الخلل نتيجة للعبث وبالعكس ذلك يصبح المبلغ وارادات لصندوق البلدية .

المادة ١٥ - يعتبر مخالفاً كل من قام أو تسبب بما يلي :

أ - أنقلب أو عبث بأحد لوازم الشبكة الكهربائية على اختلاف أنواعها ، أو

ب - عمل على سحب التيار الكهربائي دون أن يكون مشتركاً ، أو

ج - عبث في التمديدات الداخلية في منزله بشكل جعل العداد لا يسجل جميع القوة المستهلكة من الكهرباء .

د - ويغاقب بعد أدانته بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير .

١١٢٦ - ينشأ نظام تعليمات وتسمية التور الكهربائي في عجلون المنشور في الملحق رقم (١) للمدد (١١٢٧) تاريخ ١٩٥٢/١١/١٦ من الجريدة الرسمية أو أي نظام تتعارض أحكامه مع أحكام هذا النظام .

١٩٦٠/١١/٢٤

أمين مدال

وزير الداخلية فلاح المداحه	قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم محمد الامين الشنيطي	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة بهجت التلهوني
وزير الاعمال والانشاء والتعمير انور الشاشي	وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية وصفي ميرزا	وزير الصحة ووزير الخارجية بالوكالة جميل التوتوني
وزير الاقتصاد الوطني مهاجر رفيق الحسيني	وزير الاشغال العامة يعقوب معمر	وزير المدلية محمد علي الجبيري

رئيس المجلس البلدي في عجلون

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ ،
بناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/١١/٢٩ ،
أمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٧٢) لسنة ١٩٦٠

نظام الكهرباء لبلدية الربة

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام الكهرباء لبلدية الربة لسنة ١٩٦٠) ويعمل بمن تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المنصوص لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك :
تعني كلمة « بلدية » بلدية الربة .

وتعني كلمة « المجلس » مجلس بلدية الربة .

وتعني كلمة « العداد » الجهاز الذي يركب لقياس وضبط كمية التيار الكهربائي الذي يستهلكه المشترك .

هذا من الأصل

وتعني لفظة « المشترك » أي شخص مسجل لدى المجلس كمشارك لاختصاص التيار الكهربائي وفقاً لأحكام هذا النظام .

وتعني كلمة « التأمين » المبلغ الذي يقرره المجلس ويدفعه المشترك مقدماً لضمان دفع رسوم الكهرباء .

المادة ٣ - يتولى المجلس البلدي ادارة مشروع الكهرباء وتوليد وتوزيع القوة الكهربائية في مدينة الرية وضواحيها .

المادة ٤ - يقترب على طالب الاشتراك بالكهرباء حالما يقل طلبه أن يوقع على العقد المنظم من المجلس والمتضمن للشروط الموضوعه لتوريد الكهرباء اليه وأن يدفع جميع الرسوم والتفقات المتعلقة بذلك العقد لكي يسجل كمشارك .

المادة ٥ - يتولى المشترك على نفقته :

أ - اقامة الاجزوة الخصوصية في عمله وتركيبها وصيانتها في حالة جيدة وفق الشروط التي تعينها البلدية .

ب - تقديم جميع ما يلزم من أدوات لربط أجهزته الخصوصية بخطوط البلدية وبحسب ما يقرره المجلس .

المادة ٦ - أ - تقوم البلدية بربط أجهزة كهرباء المشترك بخطوط البلدية على نفقة المشترك وعندئذ تصبح جميع أدوات واسلاك وأعمدة هذا الربط خارج العداد ملكاً للبلدية تصرف بها كيفما شئت ولا يحق للمشارك مطالبة البلدية بأي شيء نتيجة لذلك .

ب - في حالة قيام البلدية بإجراء أية تمديدات على حسابها أو على حساب المشترك فانه يحق للبلدية إجراء تلك التمديدات وتركيب الأعمدة والروايا والقناجين اللازمة لذلك على المقارنات والأراضي بقصد المصلحة العامة ، شريطة أن لا تتعارض تلك التمديدات مع الانشاءات القائمة أو التي تقام ، دون أن يكون للمالكين الحق بالمطالبة بتعويض أو المعارضة في ذلك .

ج - إذا تمارضت أسلاك موصلة للتيار الكهربائي إلى مشترك مع عقار أو أرض شخص آخر مجاور فان المشترك ملزم بتغيير هذه الأسلاك ونقلها إلى جهة أخرى وتقديم جميع ما يلزم لذلك من أعمدة واسلاك على نفقته الخاصة .

المادة ٧ - لا يحق للمشارك نقل الاشتراك إلى أي عمل آخر غير العمل الذي تم التعاقد عليه ولا يحق له توسيع الاشتراك بحيث يشمل أي ملك مجاور .

المادة ٨ - لا يجوز لتغير بلدية الرية توليد القوة الكهربائية ضمن حدود بلدية الرية .

المادة ٩ - إذا عجزت البلدية عن توريد عمل ما بالكهرباء يسمح لطالب الاشتراك بأن يولد الكهرباء لمنفعته الخاصة بموجب الشروط التالية :

أ - أن لا يقيم أي مولد قبل الحصول على موافقة المجلس البلدي والشروط التي يراها المجلس .

ب - أن لا يزود غيره بالتيار الكهربائي على أي وجه كان .

ج - أن يتعهد بإزالة المولد عندما يتلقى إشعاراً من المجلس بأن القوة الكهربائية أصبحت متوفرة لدى البلدية وبالمستطاع تزويد عمله بها وبمقتضى أحكام هذا النظام أو لاية أسباب أخرى معقولة ويرأها المجلس ضرورة وإذا تقاضى عن تنفيذ طلب المجلس خلال المدة المضروبة للمجلس الحق بإزالته على نفقة صاحبه وتحصيل النفقات بالكلية التي تحصل بها أموال البلدية .

المادة ١٠ - يمين المجلس في قرار يتخذه تعرفه الكهرباء ومبلغ التأمين ورسوم الاشتراك وغير ذلك من النفقات ويجوز له تغيير هذه التعرفة والرسوم والمبالغ وتعديلها من وقت إلى آخر .

المادة ١١ - يجوز للمجلس أن يعفي من رسوم الكهرباء اعفاء كلياً أو جزئياً ما يختار من أماكن العبادة والمؤسسات الخيرية .

المادة ١٢ - حساب رسوم الكهرباء :

أ - تعين كمية الكهرباء التي يستهلكها المشترك بواسطة العداد الذي يركبه بموافقة البلدية وبحساب الكيلووات .
ب - إذا اقتنع المجلس بأن في عداد الكهرباء خلافاً أو بأنه مكسور أو معطوب أو بأنه لا يسجل الكميات الصحيحة للكهرباء المستهلكة أو إذا قطع التيار الكهربائي لسبب وقوع عيب في العداد فان المبالغ المستحقة عن استهلاك الكهرباء على المشترك تقدر وفق ما يراه المجلس ويكون قراره بهذا الشأن قطعياً وناظراً .

ج - يصدر المجلس خلال فترات لا تقل عن شهر قائمة بالحساب تبين المبلغ المستحق على المشترك عن استهلاك الكهرباء في عمله بموجب قيد العداد أو عملاً بالفقرة (ب) من هذه المادة ويجب على المشترك أن يسدد المبلغ المستحق عليه خلال اسبوعين من تاريخ تبليغه قائمة الحساب .

د - يحق للبلدية تركيب عدادات مراقبة للمشاركين من وقت لآخر ويعتبر تسجيل تلك العدادات صحيحاً وقطعياً .

هـ - تحصل المبالغ التي تستحق بموجب هذا النظام كما تحصل ضرائب البلدية .

المادة ١٣ - يجوز لأي موظف مفوض من المجلس أن يدخل أي عقار لفحص أجهزة الكهرباء أو لقطع التيار الكهربائي أو إعادته أو لقراءة العداد ، وذلك في أي وقت بين الساعة الثامنة صباحاً والساعة الخامسة مساءً ، وكل شخص يعترض أو يعيق الموظف المفوض عن القيام بواجبه يعتبر أنه ارتكب مخالفة لهذا النظام .

المادة ١٤ - يحق للمجلس أو لرئيسه أن يأمر بقطع التيار الكهربائي عن محل المشترك في الأحوال التالية :

أ - إذا تأخر المشترك عن دفع رسم الكهرباء المستحق عليه لمدة اسبوعين من تاريخ تبليغه قائمة الحساب .

ب - إذا أجرى أي تغيير في جهاز الانارة بدون أن يحصل على موافقة المجلس .

ج - إذا عارض موظف البلدية المختص في تأدية واجباته .

د - إذا تأخر أو امتنع عن تطبيق أية مادة من مواد عقد الاشتراك .

هـ - إذا تبين لموظف البلدية المختص أن أي تغيير أو عيب قد وقع بعداد الكهرباء أو أجهزة الكهرباء الأخرى .

المادة ١٥ - البلدية غير مسؤولة بأي وجه من الوجوه عن أي ضرر أو خسارة أو إزعاج قد ينشأ أو ينتج للأشخاص أو الأموال أو الأملاك أو المقتنيات مهما كان نوعها عن توريد الكهرباء أو استعمالها ، أو من جراء انقطاع أو توقف التيار الكهربائي في الخطوط أو الآلات أو لأي سبب آخر .

المادة ١٦ - أن كل قائمة حساب أو مذكرة طلب أو إشعار أو إخطار أو أي مستند من المستندات التي يقضي هذا النظام بموجب تبليغها للمشارك يعتبر أنه قد بلغ إليه تبليغاً كافياً إذا أرسل بالبريد العادي أو سلم إلى المحل الذي يتعامل فيه عمله أو إلى محل إقامته أو الصق على باب محل العمل أو السكن .

هكذا من الأهل

المادة ١٧ - كل من خالف أي حكم من أحكام هذا النظام يعاقب لدى ادائه بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير من كل مخالفة يرتكبها وغرامة اضافية قدرها ديناران من كل يوم تستمر فيه المخالفة.

المادة ١٨ - يلغى أي نظام تتعارض أحكامه مع أحكام هذا النظام.

١٩٦٠/١١/٣٠

أحمد بن طلال

وزير المالية وزير الداخلية قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة
هاشم الجبوسي فلاح المداحه محمد الامين الشنيطي بهجت التلهوني
وزير المواصلات والانشاء والتعمير وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية وزير الصحة ووزير الخارجية بالوكالة
انور التشاشي وصفي ميرزا جميل التوتونجي
وزير الاقتصاد الوطني وزير الاشغال العامة
ولفيق الحسيني يعقوب معمر (٥٥٥)

نعمه الحسينة للفقير ملك الملكة لفرزنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥.

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٧.

تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٧٣) لسنة ١٩٦٠

نظام معدل لنظام المياه لبلدية عجلون

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام المياه لبلدية عجلون لسنة ١٩٦٠) ويقرأ مع نظام المياه لبلدية عجلون رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٠ المشار إليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويكمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (١١) من النظام الاصلي باضافة الفقرتين التاليتين اليها :
د - يستوفى من المدارس والمستشفيات والجمعيات الخيرية خمسون بالمئة (٥٠٪) من قيمة اثمان مقطوعة المياه المستهلكة فيها .
هـ - تنفى أماكن العبادة والمقابر من اثمان مقطوعة المياه المستهلكة فيها .

١٩٦٠/١٢/٨

أحمد بن طلال

وزير المالية وزير الداخلية قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة
هاشم الجبوسي فلاح المداحه محمد الامين الشنيطي بهجت التلهوني
وزير المواصلات والانشاء والتعمير وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية وزير الصحة ووزير الخارجية بالوكالة
انور التشاشي وصفي ميرزا جميل التوتونجي
وزير الاقتصاد الوطني وزير الاشغال العامة
ولفيق الحسيني يعقوب معمر (٥٥٥)

قرر مجلس الوزراء - بالاستناد الى الفقرة (ح) من المادة (٣) من قانون رسوم المكوس على المنتجات النفطية رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ - الموافقة على نظام رسوم المكوس لسنة ١٩٦٠ بشكله التالي :

نظام رقم (٧٤) لسنة ١٩٦٠

صادر بموجب الفقرة (أ) من المادة ٣

من قانون رسوم المكوس على المنتجات النفطية

١ - يسمى هذا النظام (نظام رسوم المكوس على المنتجات النفطية) .

٢ - مع مراعاة الاعفاءات المنصوص عليها في المادتين ٤ و ٥ من قانون رسوم المكوس على المنتجات النفطية ، تفرض لصلحة الخزينة الرسوم المبينة تالياً على المنتجات النفطية التي تتجها مصفاة البترول الأردنية :

المادة	وحدة الاستيفاء	قوة الرسوم فلس
زيت الغازولين (البنزين)	التر	١٦.٢
زيت الكيروسين (الكاز)	التر	٤.٦
غاز البوتان	الكيلو غرام	١٠.٥

٣ - تستوفى لمنفعة البلديات الرسوم المبينة أدناه :

المادة	وحدة الاستيفاء	قوة الرسوم فلس
زيت الغازولين (البنزين)	التر	٢
زيت الكيروسين (الكاز)	التر	١
غاز البوتان	الكيلو غرام	١

٤ - يعمل بهذا النظام اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

هكذا من الأصيل

قرار رقم (١٢)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٠/١١/٢١ رقم ١٠٩٦١/١٣/١٢/٤ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير نص الفقرة الثانية من المادة السابعة من قانون تقسيم الاموال غير المنقولة المشتركة رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٣ ويان ما إذا كان تنفيذ اعلام الحكم الذي يصدره قاضي الصلح بتقسيم المال المشترك بمقتضى هذه الفقرة هو من اختصاص دائرة الاجراء أم أن دائرة التسجيل هي التي تنفذه دون وساطة دائرة الاجراء .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية المؤرخ ١٩٦٠/٩/٢٨ الموجه لوزير العدلية وكتابه الثاني المؤرخ ١٩٦٠/١١/١٧ الموجه لرئيس الوزراء وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا :

١ - ان الفقرة الثانية من المادة السابعة المطلوب تفسيرها تنص على أنه بعد أن يتم قاضي الصلح معاملة التقسيم على النحو المبين في المادة السادسة يبلغ المعاملة النهائية إلى اصحاب العلاقة وترسل إلى دائرة التسجيل صورة مصدقة عن المحضر الذي ينظمه في هذا الشأن بشكل اعلام .

٢ - ان المادتين الثامنة والتاسعة من القانون المشار إليه تنصان على أنه إذا ظهر نتيجة الكشف أن المحل المطلوب تقسيمه غير قابل للقسمة توضع حصة الشريك طالب القسمة في المراء بين الشركاء دون غيرهم فاذا لم يتقدم أحد منهم خلال المدة المعينة لشرائها وأصر الشريك المستدعي على طلب البيع أو لم يرض بيدل المثل المقدر فيعرض جميع المحل للبيع في المراء بمعرفة دائرة الاجراء .

ومن هذه النصوص يتضح بأن دائرة الاجراء فيما يتعلق بمعاملات تقسيم الاموال غير المنقولة المشتركة لا تختص إلا ببيع المحل الذي يقرر قاضي الصلح أنه غير قابل للقسمة . اما تنفيذ معاملة التقسيم الذي يتم بالاستناد إلى الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون المذكور فان دائرة التسجيل هي المختصة به بعد أن يرسل إليها قاضي الصلح صورة مصدقة عن محضر التقسيم بشكل اعلام وذلك دون وساطة دائرة الاجراء كما هو صريح نص العبارة الأخيرة من هذه الفقرة .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر في ١٩٦٠/١٢/١

عضو محكمة التمييز
الباي اسطوري
عضو
موسى الساكت
رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
رئيس محكمة التمييز
علي مسبار

مندوب وزارة المالية
(دائرة الاراضي)
محمد خشان
عضو
المستشار الحقوقي
لرئاسة الوزراء
شكوي المهدي

امر دفاع رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٠

صادر بمقتضى المادة (٢ - د) من نظام الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٣٩

١- جرمًا على تأمين السلامة العامة وبناء على توصية معالي وزير الداخلية أمر بنقل جميع مضخات المواد المشتعلة الموجودة في خارج الهاشمي سواء ما كان منها ضمن حدود بلدية رام الله أو بلدية البيرة على أن يتم نقلها خلال مدة اقصاها ١٩٦١/١/٣١ . وكل من يخالف ذلك يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة الرابعة من قانون الدفاع .

٢- يمل هذا الامر على امر الدفاع رقم (١٢) لسنة ١٩٦٠ الصادر بتاريخ ١٩٦٠/٨/٢٧ وتعديله بالامر الصادر بتاريخ ١٩٦٠/١١/٢٩ .

١٩٦٠/١٢/١١

رئيس الوزراء
بهجت التلهوني

امر دفاع رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٠

صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٣٩

بناء على ما اقتضته مصلحة الامن وتسبب معالي وزير الداخلية أمر - بالاستناد الى المادة الثانية من نظام الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٣٩ - الاستيلاء على قطعة الارض رقم (٢٦) من الحوض رقم (٣) من اراضي مزرعة زيود وسيل حسان على طريق ناور - البحر الميت والبالغة مساحتها (٥٥٣) متراً مربعاً وما عليها من اشجار لانشاء مخفر للامن العام عليها ودفع التعويض للذين من قبل اللجنة التي تألفت لهذه الغاية الى اصحابها .

١٩٦٠/١٢/١٢

رئيس الوزراء
بهجت التلهوني

أمر دفاع رقم ٣١ لسنة ١٩٦٠

صادر بالاستناد الى المادة (١٨) من نظام الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٣٩

١- تعدل المادة الثانية من امر الدفاع رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٠ المنشور في العدد (١٥١٧) من الجريدة الرسمية حسبما عدل بالامر رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٠ باضافة العبارة التالية إلى آخرها :
(ولا تعتبر هذه القرارات نافذة إلا إذا صادق عليها الوزير) .

٢- يعمل بهذا الامر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١٩٦٠/١٢/١٢

رئيس الوزراء
بهجت التلهوني

هكذا من الأهل

أمر دفاع رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٠

صادر بمقتضى المادة الثانية من نظام الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٣٩

نظراً لحاجة القوات المسلحة إلى المغارتين الواقعتين في منطقة الشيخ جراح بالقدس العاتقتين للدعويين رباح وإبراهيم مكة والذين يقطن إحداهما المدعو إبراهيم المهلوس والثانية خليل قطينة، وتأميناً للمصلحة العامة، أمر - بالاستناد إلى المادة الثانية من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩ - بإخلاء المغارتين المذكورتين لاستعمال القوات المسلحة مقابل أجره معقولة.

١٩٦٠/١٢/١٢

رئيس الوزراء
بهيكت التلهوني

أمر دفاع رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٠

صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩

١ - بالاستناد إلى المادة الخامسة من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ أمر بتحديد أسعار المنتجات النفطية التالية كما مبين إزاءها :

المادة	وحدة البيع	السعر في كافة مراكز التوزيع في المملكة	السعر من المصفاة
البنزين	٤ جالون	٦٣٠ فلس	دينار
الكاز	٤ جالون	٣٣٠ فلس	دينار
السلولار	طن متري	٤٠٠ فلس	دينار
السلولار	٤ جالون	٢٨٠ فلس	دينار
القبول أويل	الطن	٣٠٠ فلس	دينار
الاسفلت	الطن	١٨ فلس	دينار

٢ - يكون سعر السلولار في المربة (١٦) ديناراً و ٤٠٠ فلس والأربعة جالونات (٢٥٠) فلساً .

٣ - يعمل بهذا الأمر اعتباراً من تاريخ ١٩٦١/١/١ .

٤ - كل من يخالف أحكام هذا الأمر يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها في المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ .

٥ - يلغى أي أمر سابق صادر بهذا الخصوص .

١٩٦٠/١٢/١٤

رئيس الوزراء
بهيكت التلهوني

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٠/١٢/١١ الموافقة على قرار الاعفاء الذي وضعه صاحباً المعالي وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني بشكله التالي :

قرار

١ - علماً بالصلاحيات المخولة إلينا بموجب المادة (١٠٤) من قانون الجمارك والمكوس الموقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٩، قررنا إعفاء ما تستورده شركة الدباغة الأردنية المساهمة المحدودة من المواد الخام والمواد الكيماوية اللازمة من أجل الإنتاج، على أن يتم ذلك بتوصية من وزارة الاقتصاد وموافقة وزارة المالية (الجمارك) ضمن الشروط والالتزامات التي تقررها .

٢ - يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بعد موافقة مجلس الوزراء العالي عليه .

وزير المالية
هاتم الجبوسي

وزير الاقتصاد الوطني
وليفق الحسيني

قرر مجلس الوزراء الموافقة على قرار تعديل التعريفات الجمركية الذي وضعه صاحباً المعالي وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني بشكله التالي :

قرار

علماً بالصلاحيات المخولة إلينا بموجب المادة الرابعة من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٥٩، يعمل بالقرار المتعلق بتعديل التعريفات الجمركية فيما يخص بالبند (١٠/٢٧ د) المنشور في العدد (١٥٢٤) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٠/١٢/١١ اعتباراً من ١٩٦١/١/١ وليس من تاريخ نشره كما ذكر .

وزير المالية
هاتم الجبوسي

وزير الاقتصاد الوطني
وليفق الحسيني

هكذا من الأصل